الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

06-05-04 **رجب** 1441 ، 28-29 **فبراير**/01 **مارس** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

هيئة حقوق الإنسان: قصور في دمج ذوي الإعاقة داخل الأسر والمجتمع

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 04 رجب 1441هـ -28 فبراير 2020م
http://www.alriyadh.com/1807346

أكدت هيئة حقوق الإنسان على ضرورة طرح مبادرات تسهم في عودة النزلاء لأسرهم بما يحقق استقرارهم النفسي وإدماجهم في المجتمع، ودعت الهيئة إلى دراسة أسباب عزوف بعض الأهالي عن زيارة ذويهم في مراكز التأهيل الشامل لذوي الإعاقة، والعمل على إيجاد حلول مناسبة وفعالة لذلك ودعمها ببرامج توعوية، وشددت الهيئة على أهمية التنسيق بين وزارتي العمل والتنمية الاجتماعية والصحة لتعزيز الخدمات المقدمة للنزلاء في تلك المراكز، وتكوين فريق متعدد التخصصات لتقديم الرعاية الطبية المنزلية وتوفير الخدمات التأهيلية والوقائية والاجتماعية للحالات القادرة على أداء فعاليتها اليومية في البيئة المنزلية.

وأوصت الهيئة عقب جولات تفقدية شملت جميع مراكز التأهيل الشامل في المملكة بضرورة طرح مبادرات وبرامج تسهم في عودة الأشخاص ذوي الإعاقة لأسرهم بما يحقق استقرارهم النفسي وإدماجهم في المجتمع، وإيجاد مؤشرات قياس واضحة تساعد في تقييم أداء المراكز، لمختلف البرامج والأنشطة والخطط المنفذة فيها، كما أوصت باعتماد معايير أكثر ملاءمة لعدد النزلاء في أجنحة النوم بما يحقق لهم سهولة الحركة والجلوس. ومراعاة المعايير الدولية في الرقابة على الأجنحة وتحديد طاقتها الاستيعابية بما يتلاءم مع أعداد المستفيدين وفئاتهم وخصوصياتهم .

وشددت الهيئة على أهمية تقنين قبول الحالات في المراكز وفقاً لنوع الإعاقة، والعمل على سرعة استقبال حالات الانتظار، وفيما يتعلق بالمباني طالبت بسرعة الانتهاء من تجهيز المقار الجديدة التي تحت الإنشاء، والعمل على تطوير المباني القائمة وتوفير التجهيزات بما يتلاءم مع نوعية المستفيدين، والاهتمام بالنظافة العامة والصيانة الدورية، وتفعيل دور وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في متابعة عقود الصيانة والتشغيل.

وطالبت الهيئة برفع كفاءة مديري المراكز وتأهيلهم، والتوسع في البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين على رأس العمل، وتوفير مقاييس أداء متطورة لرفع مستوى أدائهم، ونبهت الهيئة إلى التأكد من خضوع الممارسين الصحيين لاختبارات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

11عنصراً في منظومة حقوق المريض بالمؤسسات الصحية

المراجعة مجانية خلال 14 يوما من الكشف الأولي

المصدر: جريدة المدينة السبت 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/675208

سعد آل منيع - جدة

3

حقوق الإنسان في الصحافة

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن الأنظمة تكفل للمريض في المؤسسات الصحية الخاصة 11 حقًا وخدمة، تشمل الاطلاع على قائمة أسعار الخدمات الصحية، والحصول على تقرير طبي مجاني وتقرير الخروج، عدم احتجاز الأطفال حديثي الولادة أو جثمان المتوفى بسبب المطالبات المالية، والحفاظ على الخصوصية وستر العورة إلا في الضرورة التي يحددها الطبيب، وأن تكون المراجعة بشكل مجاني خلال 14 يومًا من تاريخ الكشف الأولى، والحصول على العناية العاجلة الإسعافية «حتى استقرار الحالة» دون تأخير، حسب الأولوية التي يحددها الطبيب بغض النظر عن القدرة على تحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك، الحصول على الوصفة الطبية الورقية، إذا كان نظام المؤسسة إلكتروني وأن تكون بالاسم العلمي، والحصول على قيمة التكاليف المتوقعة قبل البدء بالعلاج وفاتورة دقيقة بالخدمة المقدمة وتكاليفها باللغة العربية، وعدم إلزام المريض التوجه إلى صيدلية معينة أو مستشفى أو مختبر محدد وللمريض حق الاختيار، وأن يكون المريض على علم بالتشخيص وخطة العلاج وأي تأخير أو مضاعفات أو تأثيرات محتملة، وعدم تصوير الحالة إلا بموافقة المريض وأن تكون لأغراض علمية.

أبرز حقوق المريض

- **الحصول على التكاليف المتوقعة مسبقا.**
- **عدم احتجاز حديثي الولادة أو الجثمان لمطالبات مالية.**
- **الحفاظ على الخصوصية.**
- **العلم بالتشخيص وخطة العلاج.**
- **العناية العاجلة الإسعافية.**

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المحاكم وكتابات العدل تنفذ 160 ألف عملية خلال أسبوع

المصدر: جريدة الرياض الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1807570

كشفت وزارة العدل عن إجمالي الخدمات والعمليات المنفذة خلال أيام عمل الأسبوع المنصرم التي بلغت نحو 160 ألف عملية، منها ما جرى تنفيذه عبر مقار المحاكم وكتابات العدل وكذلك ما جرى عبر الخدمات الإلكترونية.
وقالت الوزارة إن العمليات القضائية بلغت نحو 85 ألف عملية في المحاكم «العامة والتجارية والعمالية والجزائية والأحوال الشخصية»، بالإضافة إلى أكثر من 56 ألف عملية توثيق عبر كتابات العدل أو الخدمات الإلكترونية، إلى جانب ما يقارب الـ 19 ألف عملية تنفيذ.
وأكدت الوزارة أن إجمالي عدد الجلسات التي عقدتها المحاكم قاربت الـ 47 ألف جلسة، فيما أصدرت المحاكم خلال الفترة ذاتها نحو 19 ألف حكم.
وفيما يخص العمليات التي شهدتها محاكم التنفيذ التي بلغت نحو 19 ألف عملية، فمنها قرابة الـ 3500 عملية تتمثل في قرارات تنفيذ صادرة عن محاكم التنفيذ في المملكة.
وأشارت الوزارة إلى أن عمليات التوثيق المتعلقة بالعقارات تجاوزت الـ 10 آلاف عملية ما بين انتقال ملكية وغيرها، فيما تنوعت باقي العمليات بين وكالة صادرة عبر الخدمات الإلكترونية وأخرى عبر كتابات العدل إلى جانب خدمات التوثيق الأخرى كتحديث الصكوك وإلغاء الوكالات أو التحقق منها.

المحكمة الإدارية العليا تقر النظر في دعاوى السندات التنفيذية العدول عن مبدأ عدم الاختصاص

المصدر: جريدة المدينة الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
https://www.al-madina.com/article/675209

سعيد الزهراني - الطائف
أقرت الهيئة العامة للمحكمة الإدارية العليا العدول عن مبدأ سبق أن قررته الدائرة الثانية بالمحكمة يقضي بعدم اختصاص المحاكم الإدارية بديوان المظالم بالدعاوى المتعلقة بالسندات التنفيذية الصادرة في القضايا الإدارية، وتقرر اختصاصها بنظرها وفق ما تضمنه القرار، وأن تعيد الهيئة الاعتراضات إلى الدائرة الثانية لتفصل فيها على ضوء ما تقرره.
وكانت الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية العليا قد طلبت العدول عن المبدأ الذي سبق أن قررته في أحكام صادرة منها، والمحال إلى الهيئة، والمتضمن أن الدائرة تنظر في عدد من القضايا التي يعترض فيها أصحابها على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الإدارية فيما قضت به من عدم اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بنظر الدعوى ؛ استناداً إلى الأمر السامي رقم 34945 الذي قضى باعتبار العقود والامتيازات والمحررات والجزاءات المالية وأي مصدر آخر من الإيرادات المقررة نظاماً الصادرة من الدولة لها قوة السند التنفيذي، وفقاً للمادة التاسعة من نظام التنفيذ، ولأن ما يستند إليه

المدعون في طلباتهم ينطبق عليها ذلك الأمر؛ فمن ثم تخرج المطالبة عن اختصاص محاكم الديوان وتنعقد لقاضي التنفيذ في القضاء العام بناء على الأمر السامي المذكور.«
وسبق للدائرة أن حكمت برفض الاعتراضات المقدمة في مثل هذا النوع من القضايا وتبنت وجهة النظر التي أخذت بها محاكم الاستئناف وقررت المبدأ في ذلك؛ إلا أنه بدراسة الموضوع من جديد ظهر لها وجهة نظر أخرى خلاف الاجتهاد السابق، واستناداً للمادة العاشرة من نظام ديوان المظالم، فإن الدائرة ترى إحالة الموضوع إلى الهيئة العامة للمحكمة للنظر في مدى مناسبة العدول عن المبدأ السابق والأخذ بالمبدأ الجديد.
وأوضحت الهيئة العامة للمحكمة في قرارها أن مقتضى نظام الإيرادات والأمر السامي رقم 945 34 ولازمهما، هو اختصاص المحاكم الإدارية في ديوان المظالم بإصدار الأمر بتنفيذ هذه السندات إلى جانب اختصاصها بالأمر بإيقاع الحجز لاستيفائها، والقول بغير ذلك يفرغ الأمر السامي من مضمونه ويعطل العمل بأحكامه؛ لأن تنفيذ هذه السندات لا يكون إلا موجب أمر قضائي، وهو الاتجاه الذي أخذ به نظام التنفيذ في المملكة، وقد أوجب نظام إيرادات الدولة على الجهة الإدارية الدائنة اللجوء إلى القضاء للأمر بإيقاع الحجز لاستيفاء دينها، ولم يجز لها أن تستوفي دينها دون أمر قضائي.

خالها لـ عكاظ: أنقذوا شذا.. لم نخبرها بوفاة قريبتيها

غياب سرير يهدد ببترِ يد ضحية حادثة صامطة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2012908

يهدد غياب سرير شاغر في مستشفيات متخصصة خارج جازان ببتر يد طالبة جامعية، إحدى ضحايا الحادثة المرورية التي تعرضت لها سيارة تقلها وقريباتها الأسبوع الماضي في قرية المجعر بصامطة، وهن في طريقهن للجامعة.
وكانت الحادثة أسفرت عن مصرع طالبتين وإصابة أخريين، في وقت أكد أحمد مدخلي (خال الطالبة) أنه لم يتم إخبارها حتى الآن بوفاة ابنة شقيقها وابنة خالتها، خوفا على تعرضها لأزمة نفسية.
وبين أن الأطباء في مستشفى الملك فهد المركزي بجازان سيحسمون غدا (الإثنين) مصير يد شذا محمد، سواء بإجراء البتر أم بإنقاذها بطريقة أخرى، مبينا أنها تعرضت لتهشم كامل وتحتاج لزراعة عضل وانسجة وأوردة عن طريق عملية مجهرية، وهذا لا يتوفر في مستشفيات جازان، »علما أنه قد تمت مخاطبة عدد من المستشفيات المتقدمة خارج المنطقة إلا أنه لم يصلنا الرد من قبل بعض الجهات الطبية، فيما رفضت الأخرى لعدم توفر سرير شاغر.«
وأوضح مدخلي «التقيت عددا من الأطباء والمسؤولين في المستشفى لبحث طرق العلاج لتتم مفاجأتي بأنه من المتوقع بتر يدها لأن بقاءها بهذا الوضع يشكل خطرا على حياتها، إضافة إلى عدم توفر الإمكانات الطبية لإجراء عملية علاج يدها، ما تسبب في إصابة أمها وأسرتها بمضاعفات نفسية شديدة تطلبت إدخال الأم للمستشفى». وتمنت أسرة شذا سرعة نقلها إلى مستشفيات الرياض وجدة لخطورة حالتها وخوفاً عليها من بتر يدها، خصوصا أنها طالبة طب وتمني نفسها بأن تكون طبيبة المستقبل.

القبض على المتحرشين بفتيات في أحد الأسواق التجارية بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1038305

جدة : واس

صّرح المُتحدث الإعلامي لشرطة منطقة مكة المكرمة، أنه بالإشارة إلى مقطع الفيديو المتداول عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عن قيام مجموعة من الأشخاص بالتحرش بفتيات أثناء وجودهن بأحد الأسواق التجارية بمحافظة جدة؛ فقد أسفرت نتائج المتابعة الأمنية، عن تمكن الجهات الأمنية من تحديد هويتهم والقبض عليهم، وجرى إيقافهم واتخاذ الإجراءات النظامية لتنفيذ العقوبات المقررة في نظام مكافحة التحرش بحقهم وكل من تثبت علاقته بالجريمة .

إعاقة الأحساء تدعو إلى تهيئة محطات القطار

المصدر: جريدة الوطن الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
https://www.alwatan.com.sa/article/1038290

الأحساء: عدنان الغزال

رفع المدير العام التنفيذي لجمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحساء عبداللطيف الجعفري، تقريرًا مفصلاً إلى المسؤولين في المؤسسة العامة لسكة الحديد لإجراء التعديلات في موقع المحطة بالأحساء بما يتوافق مع ذوي الإعاقة وكبار السن، مؤكداً أن إدارة الاستثمار في المديرية العامة للشؤون الصحية في الأحساء (الجهة المعنية باستصدار التراخيص للمرافق الطبية الأهلية) في تواصل مع الجمعية لتحديد الاحتياجات الإعاقات المطلوب توفيرها في المرافق الطبية لاستصدار التراخيص التشغيلية.

لوحات دعائية

أشار الجعفري إلى أن إجمالي المسجلين في بيانات الجمعية في الوقت الحالي 7074 شخصاً من ذوي الإعاقة من الجنسين، وهناك أعداد أخرى من ذوي الإعاقة في الأحساء غير مسجلين في بيانات الجمعية، مبيناً أن هناك تواصلاً مع أمانة الأحساء وجامعة الملك فيصل في الاستفادة من اللوحات الإعلانية والدعائية لبرامج ومبادرات الجمعية.

تكافل اجتماعي

أعلن الجفري إطلاق مبادرة «أبسط..وانبسط 2»، وهي تركز على مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال التبرع بجزء من قيمة الفاتورة لصالح الجمعية، وتنطلق في الـ4 مارس المقبل، وتستمر لمدة 30 يوماً، وهدفها دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتوعية المجتمع بضرورة تهيئة الأماكن من كافيهات ومطاعم لهم في كل يوم مخصص لمطعم أو مقهى، موضحاً أن مجموعة من ذوي الإعاقة يعملون في مجموعة من المطاعم بدوام كامل، كما تهدف المبادرة إلى تأكيد الوصول الشامل في هذه المطاعم، لافتاً إلى أن المبادرة تشهد توسعاً في أعداد المطاعم، إذ وصلت في نسختها الجديدة إلى 52 مطعماً، وهناك توجه في النسخ المقبلة التوسع إلى منشآت تجارية وسياحية أخرى، رافضاً فكرة تخصيص مطاعم ومقاهٍ لذوي الإعاقة فقط، بل تهيئة جميع المطاعم والمقاهي لذوي الإعاقة، ويكون الجميع يستفيد منها طبقاً لمبدأ «الدمج» بين الأسوياء وغيرهم، ملمحاً إلى فكرة مطعم «الظلام» ويتمثل في تجربة الإعاقة داخل المطعم.

حلول مناسبة

ذكر الجعفري أن الجمعية قطعت شوطاً كبيراً في مبادرة «مدينة بلا عوائق» في تهيئة العديد من المواقع لذوي الإعاقة «الوصول الشامل»، وأن هناك جولات مستمرة للجمعية على مختلف المنشآت لتصحيح أوضاعها للوصول الشامل لذوي الإعاقة، وأن كثيرا من المنشآت في الأحساء مهيأة لذوي الإعاقة بشكل جيد، ومن بينها مشروع جبل القارة السياحي، ومدينة جواثى السياحية، ومشروع المشقر السياحي، وسوق القيصرية التاريخي، لافتاً إلى هناك شراكة مع مجموعة من المهندسين والمكاتب الهندسية لتقديم المساعدة في إيجاد الحلول المناسبة لإجراء التعديلات للوصول الشامل وتعديل المسارات لجميع المنشآت في الأحساء بالمجان.
https://www.alwatan.com.sa/article/1038290/محليات/إعاقة-الأحساء-تدعو-إلى-تهيئة-محطات-القطار

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التوجه نحو دمج "التقاعد" و"التأمينات الاجتماعية"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
http://www.aleqt.com/2020/03/01/article_1771431.html

د. أمين ساعاتي

يسيطر مشروع دمج مؤسسة التقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية في هذه الأيام على مناقشات كثير من المعنيين بالشأن المالي والاقتصادي في المملكة.
والحقيقة أن موضوع دمج هاتين المؤسستين الماليتين من المواضيع المطروحة للنقاش والمتداولة في دواوين المال والأعمال منذ أمد بعيد.
والحقيقة أنه حينما كانت تطرح فكرة دمج المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية في حوارات الصالونات التي كنت أرودها، كنت من المؤيدين بقوة لعملية الدمج، وكان كثير من البيروقراطيين ضد فكرة الدمج لأسباب إدارية وبيروقراطية غير مبررة موضوعيا ولا ماليا أو اقتصاديا.
كنت أعتقد أنه لا مبرر لهذا الفصل بين مؤسستين تقومان بالوظائف نفسها، ولا سيما أن فكرة تطوير وظائف الدولة باتجاه تمكين القطاع الخاص من القيام بكثير من الوظائف التي تقوم بها الحكومة تأخذ طريقها إلى التطبيق على نطاق واسع.
ولذلك اكتسبت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـ مع الأيام ـ أهمية أكبر، لأن الدولة الرعوية بدأت تتقلص وبدأت تشعر أن الملقى على عاتقها من وظائف ومهام تجاه المجتمع أكبر من الإمكانات المتاحة، ولذلك فإن الدول التي تقوم بكل هذه الأعباء لم يعد لها وجود إلا في القليل النادر، وهو ناموس يخالف طبيعة الحياة، ويخالف كل النواميس في جميع دول العالم.
ولذلك حينما صدرت "رؤية السعودية 2030" في عام 2016 كان من بين أهدافها تعزيز مبدأ قيام القطاع الخاص بمهامه الطبيعية تجاه المجتمع، ولهذا اتخذت الدولة كثيرا من التدابير الرامية إلى دعم القطاع الخاص وتأهيله ليكون قادرا على الاضطلاع بوظائف المجتمع الاقتصادية والمالية والثقافية والسياسية، وأن تركز الحكومة على تصميم السياسات الخارجية والاقتصادية للدولة، وتوفير الأمن والأمان للمجتمع، والقيام بمهمة الدفاع عن حدود الدولة.
والواقع أننا إذا عدنا إلى قراءة "رؤية السعودية 2030" نلاحظ أن مشاريع نقل الوظائف الحكومية من الحكومة إلى القطاع الخاص بدأت بالفعل من خلال وضع أسس بناء قطاع خاص قوي قادر على تحمل تبعات ومسؤوليات ما بعد 2030، ومؤهل لبناء مجتمع قادر على إدارة مؤسساته، وهي مرحلة تنهي الاعتماد على المورد الواحد وتبني موارد عديدة للدولة حتى تكون دولة عصرية بمقومات الدولة الحديثة.
ويخلع علماء الإدارة على هذه المرحلة اسم "إعادة اختراع الحكومة"، أي إعادة هيكلة الحكومة باتجاه بناء قطاع حكومي قوي، وأيضا بناء قطاع خاص بالقوة نفسها، ووضع سياسة خارجية رشيدة، وتوفير الأمن وبناء القدرات الذاتية والوطنية

للدفاع عن كيان الوطن، ثم تكليف المجتمع ـ من خلال مؤسسات القطاع الخاص ـ بالمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني متعدد الموارد، ومتعدد الإمكانات، مجتمع يقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات في بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والسياسية.

وطالما أن هذه الأهداف بدأت تتحقق في الواقع، فإن بقاء مؤسستين لصرف العوائد التقاعدية لم يعد ضروريا، بل من الضروري تقوية المؤسستين بدمجهما في كيان واحد، يتولى مسؤولية صرف رواتب وعوائد المتقاعدين.

ونذكر جميعا أن المؤسستين الماليتين الكبيرتين "المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات الاجتماعية" تعرضتا لمشكلات مالية كبيرة في الأعوام القليلة الماضية، وأن قضية الدمج لم تأت من فراغ، بل جاءت بعد دراسة عميقة لتجارب شارفت على الـ50 عاما، ونذكر أيضا أن مؤسسة التقاعد قبل أعوام قلائل كانت تحذر من مغبة العجز عن الوفاء بصرف رواتب المتقاعدين، وشكت المؤسسة من تضخم عدد المتقاعدين، وسربت أخبارا مفادها أنها ربما لا تستطيع توفير كل رواتب المتقاعدين في المستقبل إذا استمرت معدلات الزيادة في عدد المتقاعدين بهذه المعدلات المتصاعدة بشكل فاق كل التوقعات!

إضافة إلى ذلك فإن الدمج سيوفر للموظفين مزايا الانتقال والاندماج في القطاع المقرر تأسيسه بسهولة ودون عناء، وهذا من شأنه أن يدعم الهيئة الجديدة بالكفاءات البشرية التي تحتاج إليها الهيئة في عهدها الجديد وفي مرحلة من أهم مراحل قيامها بمهامها الجديدة.

فضلا عن ذلك فإن مقترح دمج مؤسستي التقاعد والتأمينات الاجتماعية يتوقع أن يؤدي إلى زيادة أصول الهيئة الجديدة ما يتيح لها فرصا إضافية لتنويع استثماراتها وزيادة عوائدها، كما سيعزز من قدراتها التشغيلية والإدارية ويزيد من تنافسيتها.

والواقع أننا إذا أردنا أن نستفيد من تجارب الآخرين ونظرنا إلى واقع الحال في الدول العربية المجاورة نلاحظ أن معظم الدول العربية تأخذ بنظام قيام هيئة واحدة لصرف عوائد التقاعد، بمعنى أن واقع الحال في الدول العربية الشقيقة يؤكد وجاهة فكرة دمج المؤسستين في هيئة واحدة.

ولم يأت هذا من فراغ بل جاء نتيجة تجارب مديدة ونتيجة دراسات رجحت أن تقوم المؤسسة الواحدة بمسؤولية صرف عوائد المتقاعدين في الدولة.

إذن ما يمكن استنتاجه من قيام مؤسسة واحدة لصرف العوائد التقاعدية هو توفير أموال طائلة كانت تنفق على قيام مؤسستين وليست مؤسسة واحدة.

وكذلك تمكين المؤسسة من التركيز على زيادة فرص الاستثمار، وتجويد العمل والأداء، واتخاذ القرارات الرشيدة، وعدم التورط في مشاريع لم تحظ بالدراسات الكافية والعميقة والوافية.

حماية ضيوف الرحمن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 06 رجب 1441هـ -01 مارس 2020م
http://www.alriyadh.com/1807558

كلمة الرياض

لا تتهاون المملكة أو تتأخر في اتخاذ أي قرارات من شأنها، تدفع الشر عن مواطنيها أو المقيمين على أرضها، فضلاً عن زوار الحرمين الشريفين من جميع الأجناس، وعندما أطل كورونا المستجد برأسه على العالم من جديد، بشكل أكثر شراسة من ذي قبل، كانت المملكة تستعد له بكل الوسائل الممكنة والإجراءات الاحترازية لمواجهته ومنع وفادته إلى البلاد.

ورغم أن أراضي المملكة خالية من فيروس كورنا الجديد حتى هذه اللحظة، ولم تسجل البلاد أي حالات إصابة مؤكدة، إلا أن هذا لا يمنع الجهات المختصة من توخي أقصى درجات الحذر والترقب، ومراقبة خريطة انتشار المرض في دول العالم، في ضوء التعليمات والجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية، للحيلولة دون وصول الفيروس إلى أراضيها كافة، وبخاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة، اللتين تشهدان تجمعات بشرية كبيرة، تأتي من جميع أصقاع الأرض لأداء نسكها عمرةً وحجاً وزيارة.

ويندرج قرارا تعليق تأشيرات العمرة، ثم تعليق دخول مواطني دول مجلس التعاون إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، ضمن الإجراءات الاحترازية المهمة، لمنع تسرب «كورونا» إلى أراضي المملكة، وهذا نابع من مسؤولية المملكة الكاملة عن سلامة الحجاج والمعتمرين صحياً وأمنياً، فضلاً عن تسهيل أمورهم في أداء نسكهم، منذ اللحظة التي يصلون فيها إلى المملكة، وإلى أن يغادروها سالمين غانمين إلى بلادهم.

وتدرك المملكة أن قراراتها الاحترازية مهمة لملايين المسلمين المشتاقين لزيارة المسجد الحرام ومسجد الرسول الكريم ﷺ، وخاصة ونحن على اعتاب مواسم العمرة، ولكن المملكة لا يمكنها المجازفة بحياة ضيوف الرحمن من جميع الأجناس، وترى أمنهم وحمايتهم من الأخطار ضمن أهم مسؤولياتها الأبدية التي أوكلها لها الله، ولذلك طمأنت المملكة المسلمين أن قراراتها «مؤقتة» وتخضع للمراجعة الدورية، وقد تُلغى إذا ما انحسرت موجة المرض وعادت الأمور إلى نصابها.

إجراءات المملكة الاحترازية.. حظيت بدعم وتأييد الدول الإسلامية، وغير الإسلامية على حد سواء، التي أكدت أن تعليق تأشيرات الحج قرار حكيم من قيادة المملكة، لدرء الأخطار عن جميع ضيوف الرحمن، وحمايتهم من فيروس كورونا القاتل، الذي يواصل انتشاره في دول العالم بلا هوادة، متسلحاً بعدم وجود علاج له حتى اللحظة، ولم تنسَ هذه الدول أن توجه الشكر للمملكة على هذه الإجراءات التي تصون الأنفس وتحمي الأرواح.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
السبت 06 رجب 1441هـ - 01 مارس 2020م

http://www.alriyadh.com/1807671

المصدر: جريدة الاقتصادية
الجمعة 04 رجب 1441هـ - 28 فبراير 2020م

http://www.aleqt.com/2020/02/28/article_1770696.html